صحيفة الدّيار اللّبنانيّة
2023

السؤال الأول:
بعد تفويضكم من قبل جمعية صرخة المودعين والجبهة الموحدة للمودعين لقيادة تحركات المودعين؛ من أجل تحصيل أموالهم.
ما هي الخطوات التي باشرتم بها والتي ستتبعونها لاحقًا؟

في البداية أود أن أشكر الجمعية، وأعضاءها على هذه الثّقة؛ لتوكيلي هكذا مهمة..
وهذا شرف كبير لي.
أنا فعلًا باشرت بالعمل على هذه القضية، وقمت برفع دعوى قضائيّة؛ حتى قبل توكيلي، والآن هناك فريق قانونيّ متكامل؛ يعمل على هذه القضية؛ من أجل استعادة الأموال، وإعادة الحقّ إلى كلّ صاحب حقّ.
لقد أخذت حكمًا رائعًا من قاض رائع: بالحجز على أموال البنك، وأموال رئيس البنك، وأعضاء مجلسه، ومدرائه..
إننا سنراجع كافة المراجع الدولية؛ لملاحقة المسؤولين عن هذه التّعدّيات، والجرائم المالية، وإننا نهيب بصندوق النقد الدولي بألّا يساهم بقبول أي خطّة أو عمل يؤدّي إلى تجهيل المسؤولية وتحمّل الأبرياء والمودعين الخسائر بهدف تغطية الفساد والاستيلاء على الأموال،
وأكرر فق تمّ تكليف فريق من المحامين في كل من لبنان، فرنسا، والأردن على نفقتي الكاملة؛ لإجراء الدراسات اللّازمة لوصف الجرائم المرتكبة بحق المودعين، واتّخاذ الإجراءات القضائية اللازمة سواء في لبنان، أو في أوروبا، وأمام كافة المراجع القضائية الدولية ومنظمات حقوق الإنسان.
ولقد باشر فريق المحامين الذين كلّفتهم بجمع المعلومات، وتوثيق الحالات الإنسانية، والاجتماعية للمتضرّرين، جرّاء جريمة سلب الودائع، كما قام الفريق بتوثيق المواد القانونية، والاتفاقيات الدولية سيّما اتفاقية منع جرائم الإبادة الجماعية، واتفاقية روما، واتفاقية محاربة الفساد، وتبييض الأموال؛ لأجل بيان وتحديد الوصف الجرمي وما يشمله.

وختامًا..
ففي حال استكمال الوثائق اللازمة سيقوم الفريق برفع دعوى جماعية (Class Action) في كل من لبنان وفرنسا والأمم المتحدة وأي دولة أخرى طرفًا في الدعوى بتهم جرائم الفساد وتبييض الأموال وتهريبها، إضافة الى عدّها دوليًّا جريمة مالية ضد الإنسانيّة.

السؤال الثاني:
هل تتأمّلون أن تصلوا إلى نتيجة وهل ستتابعون هذه القضية إلى النهاية؟

نحن نعمل بكامل طاقتنا...
وسنبقى نعمل على هذه القضية؛ لتحصيل كامل حقوقنا، وبالفوائد المترتبة عليها أيضًا.
وسأبقى متابعًا لهذه القضية حتى آخر يوم في عمري:
نحن أصحاب حقّ، وهذا حقّنا.

وإننا بصدد تحضير الدّعاوى والمراجعات اللازمة، ولن يضيع حق وراءه مطالب، وفي حال وفاتي، والموت حقّ، سيتابع من بعدي أحفادي للحصول على حقوقنا، وسأحارب دفاعًا عن سمعة لبنان، وسأدعم لبنان مدى الحياة، والى الأبد ما دام الأمر محكومًا بالقانون والمؤسسات وما دام العقد شريعة المتعاقدين.

السؤال الثالث:
ما هو العائق/العوائق التي قد تعترضكم؟

لا عائق يعلو أهمية على عائق كسب الوقت فقط.

السؤال الرابع:
أنتم من المودعين الكبار في المصارف اللبنانية، ماذا تقولون للدولة اللبنانية والمصارف؟

بشكل مباشر: "إنّ إلغاء قانون سرّيّة المصارف هو الحلّ".
ولا يمكن تحقيق أيّ إصلاحات في لبنان في ظلّ وجود قانون سرّيّة المصارف..
ويجب على الجميع المطالبة برفع السّريّة؛ فقضية تدقيق الحسابات هي "كذبة كبيرة"، في ظلّ وجود سرّية مصرّفية.
وبصفتي رئيسًا فخريًا على مجلس رجال أعمال لبنان..
قلت: إنه عليكم أنتم يا رجال أعمال لبنان أن تتقدموا بحلول واقتراحات عملية لصانعي القرار؛ وذلك لإنقاذ لبنان..
لبنان فيه قدرات وفيه عقول وإمكانيات وفرص كثيرة وكبيرة وفرص رائعة..
فلا يجوز أن ننتظر اتفاقًا مع صندوق النقد أو مع البنك الدولي أو منحًا من فرنسا أو الاتحاد الأوروبي ونحن في بلد عظيم، فيه رجالات عظام؛ لأن هذا مسؤوليتنا أن نأخذ أقدارنا بأيدينا.
يجب الانتقال من النّظرة الآنية إلى ما يفيدني في مستقبل هذا البلد.

السؤال الخامس:
كيف تصفون قضية المودعين في لبنان ومَن يتحمل المسؤولية في هذه القضية؟

الذي يتحمل المسؤولية هو المصرف اللبنانيّ.
والخسائر يتحملّها من تسبّب بها، وفي حال فشلت البنوك بتسديد الحقوق تصبح المسؤولية على الدولة

السؤال السادس:
يتم الحديث عن تكبيد كبار المودعين جزء من الخسائر ما هو تعليقكم على هذا الموضوع؟

نحن نتكلم بموجب القانون الذي ينطبق على الجميع..
وهذا القانون يقول: إن الذي يحكم في هذا الموضوع (العقد) الذي بين المودعين والمصارف بنصّ "العقد شريعة المتعاقدين".
وختامًا..
فالحق حقّ،
ولا يوجد فرق بين حقّ كبير أو حقّ صغير، والتّعامل معها يكون بذات المعايير؛ فالمودع يُريد أمواله التي وضعها في المصرف سواء أكان من كبار المدعين أم من صغارهم.

بل إن على صغار المودعين الذين لا يملكون مبالغ كبيرة ألا تقولوا بأن ليس لديهم إلا الله تعالى، عليكم في البداية واصنعوا الخطوة الأولى، على الأقل مقاومة هذا المُحافظ، وليس طرده، بل إيقافه عن العمل، والبقية تأتي.
ووفّق الله لبنان لما فيه خيرها وخير من يحبّها.